

## هموم وقضايا المرأة الريفية في اليوم العالمي للمرأة حياة متعبة وحرمان من التعليم والرعاية الصحية

الاحتفالات التي تقيمها المنظمات المهتمة بشأن المرأة تظل قاهرة على المرأة التي هي في أعلى المواقع والمناصب، ولا يلتفت، بل ولا يشارك المرأة المناضلة في الريف التي هي الركيزة الأساسية للمجتمع أحد، ولا لاحتياجاتها العلمية والتعليمية وغيرها على الرغم من معرفة القيادات النسوية بأن كل تلك الاتفاقيات قد أشارت في المواد من (10-14) إلى الحقوق الأساسية التي يجب أن تنالها المرأة كحقها في التعليم والصحة والحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية..

### ذكرى الواحدى

ما بين 40-20 من العمالة الزراعية التي تمثل 67% من القوى العاملة في اليمن وتصل نسبة النساء الريفيات اللاتي يعملن بدون أجر 70%، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في حماية وإدارة مساقط المياه، وتحمل عبء تشييد هذه الحواجز.

وأشارت دراسة أجرتها وزارة التخطيط الدولي أن حوالي 68% من الفتيات اليمنيات يمكن اعتبارهن ناشطات اقتصادياً إذ تعمل 99% في الزراعة وتربية المواشي و88% يزرعن الأرض بدون أجر لأسرهن.

### المرأة الريفية أجندة اليوم العالمي

لا يزال أثر هذا اليوم، وعمل المنظمات التي تهتم بالمرأة والتي تصل إلى 6 آلاف منظمة شبيهة غائب فلم تقدم للمواطن البسيط جزءاً مما يأمله ويخفف معاناته حيث الاهتمام بالشؤون وترك اللب وتتمحور حول فعاليات وندوات لتلميع وشعارات مختلفة توهم أنها تسعى لخدمة المجتمع فتتلاشى تلك الفعاليات دون فائدة، فهذه المنظمات لا تزال تلعب دوراً بعيداً عن ما يحتاجه المجتمع وتحصر أنشطتها داخل المدن ولم تحاول الخروج عن هذه الدائرة الضيقة إلى المجتمع الفسيح في الأرياف والنظر لمعاناة المرأة الريفية والتي تتمثل بجلب المياه من مسافات بعيدة ووعرة على رؤوسهن/ جمع ووضع الوقود من روث الحيوانات تعرضن للموت والنزيف الحاد بسبب بعد وانعدام المراكز الصحية وقد سجلت اليمن أعلى نسبة وفيات للأمهات بـ365 تحملاً أعباء المنزل والزراعية وتربية الأولاد خاصة في غياب الزوج تعيش المرأة هناك أوضاعاً اجتماعية واقتصادية متدنية حيث بلغت نسبة الفقر والعوز من (81-75) ظروف السكن غير الملائمة والتي تحوي المرأة والأطفال وتعرضهم للأمراض والأوبئة شيوع الأمية والجهل في صفوف النساء وحرمانهن من التعليم بعد المراكز التعليمية والعيادات الاجتماعية شيوع العنف بين الأطفال وصد النساء، إضافة لتعرضهن لأمراض مختلفة بسبب "المواد الكيماوية التي ترش على المزارع، كما لا يزال الأعراف القبلية تحرمها من ميراثها التي خصها الله به.



الحقوق وحمايتها مما جعل المرأة الريفية مهمشة وعرضة للانتهاكات المتعددة، والأهم من ذلك: أن الخدمات الأساسية التي يجب توفرها للمرأة الريفية تتقاسم الحكومة والمنظمات عن توفيرها حتى تجنبها الكثير من المعاناة والألم، فالمرأة هناك تتحمل العبء الأكبر في الأنشطة الزراعية وأغلبية الأسر في الريف تحولها المرأة نتيجة هجرة الرجال في السنوات الأخيرة، وحيث يعتمد العمل الزراعي على المرأة حيث تمثل 87% من النساء لهن نشاط اقتصادي في الإنتاج الزراعي مقابل 44% من الرجال ويعتبر نصيبها ما بين 75-70 في كافة أوجه النشاط الزراعي في الجمهورية، ويشكل الإنتاج الزراعي نسبة 18.4% من إجمالي الناتج المحلي 7.5% من إجمالي الصادرات، وتبلغ مساهمة المرأة في قوة العمل الزراعي

جريمة اغتصاب و14 جريمة خطف فيما بلغت الجرائم غير الجسيمة نحو 786 جريمة منها 120 جريمة إساءة بالخطأ و45 جريمة شروع في القتل و21 جريمة هتك عرض. فالمرأة الريفية تتعرض لأشكال عدة من العنف وحرمانها من الخدمات الأساسية هي أكثر الأشكال تعقيداً والذي يقضي لأشكال العنف الاجتماعي والسياسي وغيره. أين اليوم العالم من حياة المرأة الريفية؟! إن إغفال دور المرأة الريفية في التنمية يعد بمثابة إهدار للجهود، فلا يمكن أن نتباهى بأي إنجاز للمرأة دون ذكرها والإشادة بدورها الحقيقي في المجتمع. إن تعزيز حقوق الإنسان وحيثه وحمايته هي الأساس، ولكن هناك فجوة بين تلك الحقوق والتمتع بها نتيجة عدم التزام الحكومات بتلك

الاهتمام الكافي بالمرأة الريفية وقضاياها رغم ما تمثله من نسبة وما تلعبه من دور على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتهمل الجوانب الثقافية وتحصر أنشطة المرأة في الاهتمامات الهامشية ويتضح التحيز الشديد من جانب الإعلام إلى شريحة معينة من نساء المدن ولا تمثل إلا فئة قليلة وتتوجه إلى الشرائح العليا على المستوى الثقافي والاجتماعي، فهناك هوة عميقة بين واقع المرأة الريفية وصورتها التي يعكسها الإعلام والمنظمات وما يزال المضمون يعكس تلك النظرة الدونية والاستغلال البشع لقضاياها.. فما دور من يتبنون قضايا المرأة الريفية إعلامياً وهل تطرق اليوم العالمي للمرأة للعنف الإعلامي الموجه للمرأة وتصويرها كمشخ في جسد لبيع ويشترى على فضائيات واسعة.

### المرأة الريفية حياة متعبة وهشة

كشف تقرير حديث أن النساء الريفيات أكثر تعرضاً للعنف مقارنة بالنساء الحضريات، كما تعتبر النساء المتزوجات أكثر تعرضاً للعنف المادي والمعنوي من قبل الأزواج مقارنة بالنساء المطلقات والأرامل.

وأشار التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بعنوان "صور إحصائية للنساء والرجال في اليمن: أن نسبة العنف ضد النساء الريفيات بلغت في محافظة البيضاء (77.2%)، والجوف (77.4%)، وعدن (72.8%)، وأمانة العاصمة (71%)، وحضرموت (67.1%)، والضالع (67%)، والحديدة (67.8%).

واعتبر التقرير أن الفقر يشكل بيئة ملائمة لانتشار العنف حيث تصبح الضغوط المادية والمعيشية الصعبة سبباً رئيسياً لإثارة الخلافات وتهديد استقرار الأسرة.

وأوضح التقرير أن أكثر الجرائم المرتكبة هي ضد الفتيات القصر أقل من 18 سنة، تتركز الجرائم في الزنا والإيذاء الجسدي والمعنوي. مشيراً إلى أن الجرائم المرتكبة ضد هؤلاء الفتيات جرائم جسيمة بلغت حوالي 745 جريمة منها 313 جريمة إيذاء جسدي و212 جريمة شروع في قتل و97 جريمة قتل عمد و85

المرأة الريفية عامل غير مأجور وجندي مجهول في حسابات مختلفة على مستوى المنظمات المدنية التي تتركز في المدن الرئيسية ولا تعرف ماهي هموم وقضايا المرأة الريفية ولا تخرج قضاياها ليتم معالجتها حتى تتلمس المرأة الريفية المناصرة الحقيقية لها.

تحدثت حنان أحمد رباب رئيسة جمعية الريادة، دمار عن قضايا المرأة الريفية وهمومها في اليوم العالمي بقولها: للأسف قضاياها مهمشة فشعار اليوم العالمي بعيد كل البعد عن ما تعانيه من عنف حقيقي وحرمانها من الصحة والتعليم فلو سألت أي امرأة بسيطة في الأرياف ماهو العنف لقلت أقسى ماتعانيه من حرمانها من أبسط حقوقها للحصول على صحة وتعليم ومياه، فهناك من المنظمات من تهتم التي تصلها ولا تعر أي اهتمام لقضاياها ومعاناة المرأة الريفية الحقيقية.

### إعلام يغرد خارج السرب

الإعلام يلعب دوراً مهماً في نشر الوعي حول قضايا المرأة الريفية فهي تكاد تكون مهمشة في خطط وبرامج الدولة والمنظمات والجهات المناهضة كما أن إعلامنا اليوم يغرد خارج السرب ولا يتطرق حقيقة لتلك القضايا والمعاناة.

فالأداء المهني لعدد من الصحف وقنوات الإعلام ووسائله يظهر الضعف الملحوظ لتحمل الأعباء وتشكيل رأي عام نشط وفاعل وواع بقضايا المرأة وتقديم صورة واقعية تعكس إنجازاتها وتناقض همومها ومشاكلها وتقدم مضموناً يشبع احتياجاتها المعرفية والثقافية والإعلامية ويربطها بقضايا المجتمع تركز كثير من الصحف والمجلات على قضايا لا تشكل أولوية للمرأة الريفية ويقتصر الاهتمام في معظمها على المضمون الخفيف بينما تغيب عن صفحاتها كثير من القضايا الحيوية المهمة فتغفل في أحيان كثيرة لتقع في فخ التبعية والأجندة والاهتمامات الغربية المغايرة تماماً. الحيز الأكبر من صفحات الصحف يصوي مضموناً استهلاكيًا لا يواكب واقع المرأة والأسرة ولا يوعي الإعلام بوسائله

## أكدوا بأن نظام القائمة النسبية الطريق الأنسب لنيل المرأة حقوقها السياسية..

# سياسيون: حكم الأقلية والاستئثار بالسلطة حال دون تمكين المرأة سياسياً

إلى ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من تدريب وتأهيل للقيادات النسائية وتقديمها للمجتمع على أنها لا تقل أهمية عن أخيها الرجل في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

ودعت غانم إلى العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني وبقية القوى الفاعلة في المجتمع من أجل النهوض بدور المرأة، مشيرة إلى ضرورة إيصال المرأة إلى مجلس النواب وغيرها من مؤسسات الدولة عن طريق اعتماد نظام الكوتا في إطار الأخذ بنظام القائمة النسبية والذي من خلاله يمكن للمرأة أن تصل إلى مجلس النواب.

القيادي الناصري حاتم أبو حاتم حمل المرأة المسؤولية في عدم تمكينها في الجانب السياسي، مشيراً إلى أن على المرأة أن تقوم بتوعية أختها المرأة وأن لا تنتظر دور الرجل لأن الجميع في هذا لوطن مقهورين - حد قوله.

الباحث أحمد قائد الأسود أشار إلى أن الإشكالية تقع أن الرجل والمرأة يعملان في مشاريع الأخرين ولم يرقم الطرفان بالبحث والعمل عن المشاريع الخاصة. وتساءل الأسود ترى ما هو مشروع المرأة الخاص الذي يمكن أن تتبناه وتبذل من خلاله وكذلك الحال بالنسبة للرجل؟

وكانت غناء المقاد قد قدمت ورقة حول تمكين المرأة اقتصادياً أكدت على ضرورة إتاحة الخدمات الأساسية لمعالجة أبعاد الفقر وتمكين المرأة عبر تقديم خدمات إقراض وخدمات تنمية اجتماعية وتأمين فرص اقتصادية تسهم في زيادة دخل للأسر وزيادة دور المرأة في عملية صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي إضافة إلى تدريب المجتمع وتشكيل لجان تمكين المرأة ودورات تأهيلية لإنشاء المشاريع وإدارتها وخدمات استشارية إضافة إلى التمويل وفق آليات وشروط تحددها الجهة المقرضة وخدمات استشارية فنية مرتبطة بالعمليات التشغيلية والتسويق.



الصبري

شمسان

المرأة إلى مجلس النواب.

الناشطة الحقوقية رنا غانم، قدمت ورقة عن دول منظمات المجتمع المدني في الدفع بالمرأة في الجانب السياسي والاقتصادي، أشارت من خلالها إلى أن المرأة هي من تدفع ثمن الأزمات التي تمر بها البلاد، وأن هناك ثمة تقديس للذكر من قبل السلطة يدعمها العيش في وسط مجتمع ذكوري معززاً بتقاليد وآراء تنسب للدين رغم أن الدين الإسلامي دين مرن وهو ما يعتز به كل مسلم ينتمي إليه.

وأشارت غانم إلى أن السلطة أضرت بكل شيء جميل في اليمن وهناك من النساء من أعطت صورة مشوهة للمرأة دفعت الكثير من الناس للخوف على بناتهم، مشيرة إلى أن الأحزاب السياسية باتت مدارس لتأهيل الكادر النسائي في العمل السياسي بالإضافة

النظام السياسي والذي يركز على أن لكل يعني الحق في أن يكون شريكاً في السلطة والثروة.

ودعا الصبري إلى إعادة الاعتبار للأغلبية السياسية، داعياً المرأة اليمينية إلى أن تتحول من معركتها الوهمية من أن الرجال يفتقون عائقاً أمامها إلى خوض المعركة الحقيقية ضد الأقلية الحاكمة التي تقف أمام جميع أبناء الوطن في تحقيق طموحاتهم وحقوقهم في العيش الكريم، وأن هذا لن يكون إلا من خلال حملة توعية لتصبح المفاهيم، واستغرب الصبري ممن يزايدون باسم المرأة فيما هي لم تجد حتى الدبة الغاز وأصبحت المرأة اليمينية تتقف في الطوابير الطويلة ولعدة ساعات من أجل الحصول على هذه الخدمة البسيطة ناهيك عن ترك الأطفال لمدارسهم وكذا أولياء الأمور من أجل الحصول على دبة غاز في الوقت الذي يعبت الفاسدون بمقررات البلاد وأصبحوا لا يجيدون إلا الدجل على المواطنين والمزيد عليهم وعلى رأسهم المرأة التي أضحت محرومة من أبسط حقوقها والناجحة عن سياسة الفيد التي تنتهجها الأقلية الحاكمة.

وأشار الصبري إلى أن ثمة معركة أخرى على الجميع أن يشارك فيها وهي مرتبطة بثقافة المجتمع ونظرة للمرأة والتركيز في هذه المعركة على دور الأحزاب السياسية ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية في إبراز القدرات النسائية وتأهيل الكادر النسائي ليتمكن من مشاركته في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات المختلفة. وأشار المهندس عبدالله محسن الأكو، وزير الكهرباء الأسبق ونائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات سابقاً، إلى أن المرأة قطعت اليوم شوطاً طويلاً وأن على النساء أن لا يدخلن في صراع مع المجتمع وإنما يمكن لهن أن يأخذن دورهن بهدوء، مؤكداً بأن الأخذ في الانتخابات بالقائمة النسبية هي الحل من أجل إيصال

### صالح الصبري

قال رئيس الدائرة السياسية للمجمع اليمني للإصلاح «سعيد شمسان المعمرى»، إن هناك ثقافة مجتمعية متخلفة في نظرتها للمرأة رغم أن الدين الإسلامي واضح في نظرتها للمرأة.

وأشار في ندوة عن التمكين السياسي للمرأة بصنعاء إلى أن المرأة مارست العمل السياسي في الإسلام كما مارست أيضاً العمل التجاري، وليس أدل على ذلك من ممارسة أمهات المؤمنين لهذه الأدوار فقد كانت السيدة خديجة تعمل بالتجارة فيما كان للسيدة عائشة رضي الله عنها وعن جميع أمهات المؤمنين دور واضح في ممارسة العمل السياسي.

وأكد رئيس سياسية الإصلاح بأن القائمة النسبية هي الخيار الأفضل لتمكين المرأة سياسياً. وعن عدم تمكين المرأة سياسياً أرجع شمسان السبب إلى النظام السياسي المستبد الذي عمل على استبعاد الجميع نساء ورجالاً.

ومن جانبه أكد محمد الصبري - القيادي الناصري والناطق باسم تحضيرية الحوار الوطني - أن المشكلة التي تقف أمام تمكين المرأة سياسياً في اليمن تكمن في حكم الأقلية والاستئثار بالسلطة وأن هناك فئة قليلة تعتقد أن اليمن ملكاً لها. وأشار الصبري في ندوة حول التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة نظمتها أربع منظمات أهلية (منظمة هود - صناعات الحياة - قطاع المرأة والطفل بجمعية أثمار الخير - ومؤسسة التنمية الطبية) أن حكم الأقلية حكم عنصري إقصائي ليس للنساء فقط وإنما للرجال أيضاً وأن المجتمع اليمني اليوم يخوض معركة إصلاح